

تصاعد التحذيرات من خروج أزمات العراق المالية عن السيطرة 10 في المئة تراجع متوقع في النمو بنهاية 2020



صرخة ضد الفساد وتبييض الاموال

قصور تجفيف منابع الفساد في تونس يطلق عنان تبييض الأموال مطالب بإحداث وكالة وطنية لمكافحة الإجرام المالي لتخفيف الأعباء على المركزي

المركزي والتي كثيرا ما تكون من بينها ملفات غير مبنية على وقائع علمية تستنزف طاقة المركزي ومن الممكن أن يؤثر ذلك على نجاعة مراقبته للملفات ولو بصفة نسبية.

واقترح الأخذ بالتجربة الأميركية والفرنسية في هذا المجال وإحداث وكالة وطنية لمكافحة الإجرام المالي ومراقبة التدفقات المالية لتخفيف العبء على المركزي الذي يقود السياسة النقدية الكاملة للبلاد بهدف تركيز الجهود وضمان نجاعتها.

وتجمع الأوساط الاقتصادية على ضرورة إرساء هيكل لمراقبة التدفقات المالية لمحاصرة الأنشطة الظل وتخفيف منابع تبييض الأموال من مناهجها. واستغرب جينون للتعطيل الذي نجم عن هذه الإجراءات في علاقة بالاستثمار الخارجي والسياحة، إذ أثار ذلك في أداء المركزي لتسوية التحويلات المالية

القانون الأساسي لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال الذي تضمن كافة متطلبات التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي (غافسي) لمكافحة جرائم غسل الأموال والجرائم المتأتية منها.

وقال الخبير الاقتصادي محمد الصادق جينون "إن الانفلات بعد الثورة قلص الرقابة على التحويلات المالية

معهز حديدان
قانون التبرعات لتمويل الجمعيات المشبوهة

وأضاف أن "بعض الجمعيات الخيرية وجدت منافذ للقيام بأنشطة غير قانونية وتمويل أنشطة الإرهاب وتبييض الأموال كما امتد ذلك إلى أنشطة التوريد والقطاع الموازي والتهرب".

وأكد الخبير أنه "خلال 2014 تم الضغط على تونس لاتخاذ قوانين قوية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وهو ما تم بالفعل لتسجيل تونس منظمة تشريعية ناجحة وتم غلق العديد من الجمعيات".

وأشار إلى أن الحكومة تغيب عنها إرادة حقيقية لاقلاع أسباب تبييض الأموال من جذورها، مشددا على ضرورة مراجعة القوانين التي تتضارب مع أهداف مكافحة تبييض الأموال.

وأوضح أن قانون التبرعات استغلته بعض الشركات لتمتدح بحوافز جباية ومن ثم تضح أموالا إلى دعم جمعيات ذات غايات مشبوهة.

فتححت تصريحات وزير مكافحة الفساد والوظيفة العمومية محمد عيبو الستار على أخطبوط الشركات الأجنبية، التي وجدت في تونس ملاذا آمنا لتبييض الأموال دون تحقيق أي عوائد للخزنة العامة في ظل فشل سياسات الدولة قبل ثورة يناير 2011 وبعدها في السيطرة على حركة الأموال المشبوهة رغم ترسانة القوانين ما أطلق العنان للأنشطة غير القانونية.

الوزارية سيتم تقديمه إلى رئيس الحكومة، لجمع التفتيشات في هيكل واحد تحت مسمى هيئة متفقدتي الدولة يكون تحت سلطة رئيس الحكومة.

ودعا عيبو متفقدتي الدولة وموظفي الهيئات الرقابية إلى "عدم العودة للوزير المباشر في صورة اكتشاف أي جرائم"، مضيفا أن القانون يسمح لهم بإبلاغ النيابة العمومية مباشرة متعهدا بعدم التدخل في أي عمل رقابي.

وأصدرت تونس العام الماضي القانون الأساسي لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال الذي تضمن كافة متطلبات التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي (غافسي) لمكافحة جرائم غسل الأموال والجرائم المتأتية منها.

وقال الخبير الاقتصادي محمد الصادق جينون "إن الانفلات بعد الثورة قلص الرقابة على التحويلات المالية وتمويل الإرهاب وهي انتشرت في حربها على الإرهاب في صعيده المالي.

وتسبب إدخال تونس في قوائم سوداء لتبييض الأموال ودعم الإرهاب في تقليص إشباع تونس كوجهة استثمارية إذ فرض المستثمرون شروطا محففة في نقل الأموال إلى البلاد وتسبب ذلك في إشكاليات كبيرة اقتصاديا.

وقال الخبير الاقتصادي معز حديدان "إن الفرق بين حقبتي بن علي وما بعد الثورة هو أن الفساد في عهد الرئيس الراحل والممارسات غير القانونية كانا يدوران بين مجموعة أشخاص معلومة للجميع، ولكن بعد الثورة وصل المهربون إلى البرلمان وصار لهم وزن وحصانة في الساحة السياسية".

وأعترفت مجموعة الاتحاد الأوروبي من قائمة مجموعة الاتحاد الأوروبي وقبلها الخروج من مجموعة العمل المالي لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب سيكرس نوعا من التكاثر بالنسبة للحكومة التي ستخفف من إجراءات الرقابة وتعود للتساهل وتخفيف الخناق على المهربين ومتجاوزي القانون.

وأشار إلى أن الحكومة تغيب عنها إرادة حقيقية لاقلاع أسباب تبييض الأموال من جذورها، مشددا على ضرورة مراجعة القوانين التي تتضارب مع أهداف مكافحة تبييض الأموال.

وأوضح أن قانون التبرعات استغلته بعض الشركات لتمتدح بحوافز جباية ومن ثم تضح أموالا إلى دعم جمعيات ذات غايات مشبوهة.

وأشار الخبير إلى أن هناك نقائص حيث أن تكسر الملفات المودعة لدى البنك

سناء عدوني
صحافية تونسية

تونس - عجزت تونس طيلة عقود عن تفكيك بارونات الشركات الأجنبية المبيضة للأموال، والتي كانت خلال حقبة الرئيس الراحل زين العابدين بن علي تدور في فلك العائلة الحاكمة لتتكاثر بعد الثورة متجاوزة كل الخطوط الحمراء مستغلة ضعف المنظومة القانونية والرقمية.

وساهم الزخم الثوري في إطلاق الجمعيات المشبوهة، التي سرعان ما ظهرت أهدافها الحقيقية في دعم الإرهاب والتطرف ما تسبب في تدني تصنيف تونس في مؤشرات الشفافية والنافسية العالمية وإدخالها للقوائم السوداء لتبييض الأموال ودعم الإرهاب قبل أن تخرج منها العام الماضي ومنتصف يونيو الجاري.

ورغم سحب تونس نهائيا من القائمة التابعة للاتحاد الأوروبي للبلدان المعروفة بنقص استراتيجي على مستوى الإجراءات المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، لكن لا تزال تعجز البلاد لإجراءات لتحقيق الشفافية والرقابة المطلقة.

وكشفت تونس من تحركاتها لمحاصرة شركات الظل التي تحول أموالا ضخمة إلى البلاد لتبييضها بدل استغلالها في استثمارات تحقق إيرادات للاقتصاد بما يسهم في خفض معدلات البطالة.

ويرى خبراء أن مناخ الفساد الذي شاع خلال حقبة بن علي وازدهر بعد الثورة مع امتداده إلى شبكات أوسع وإلى مجالات أكبر بفعل التجاذبات وشبهات الفساد التي رافقت العديد من الشخصيات السياسية النافذة سهل تجذر الفساد.

ونقلت وسائل إعلام محلية لوزير مكافحة الفساد والوظيفة العمومية محمد عيبو قوله إنه "تم كشف تقرير سري في وثائق الدولة يتعلق بشركات أجنبية تأتي إلى تونس وتستفيد منها ولا تحقق عوائد للدولة ولا تشغل أي شخص وفي المقابل تحول مبالغ مالية كبيرة"، مشددا على أن هذا الملف هو محل بحث وتقص.

وأوضح عيبو خلال جلسة استماع صلب لجنة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد بالبرلمان الأثني الماضي أن بلاده لا تريد مستثمرين يأتون إليها بغاية تبييض الأموال.

وأكد الوزير إعداد مشروع قانون متعلق بالهيئة المركزية للتفتيشات

النظام المالي للعراق، فاني أكبر منتجي النفط في منظمة أوبك. وترى الحكومة أن من الضروري اعتماد خطة لتوفير السيولة النقدية، حيث سيتعين على 40 مليون عراقي أن يخضعوا لسياسة تقشف مشددة قد تستمر لعامين على الأرجح.

وإضافة إلى ذلك، ستقوم السلطات بمعالجة الثغرات في جدول الإنفاق، وخصوصاً في ما يتعلق بتعدد الرواتب أو الفضائين كما تتم تسميتهم، وهم المسجلون في قوائم الرواتب من دون موازلة العمل.

وعلى المستوى الحكومي، سيتعين تنفيذ وعود طلال انتظارها لتتوسع الاقتصاد، وعدم جعل مصير البلاد رهن أسواق الخام العالمية، وبدء المناقشات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وأكد علاوي أنه "إذا استمر سعر النفط في هذا المستوى لمدة سنة، وبقي الإنفاق على ما هو عليه، من دون شك سنصطدم بحائط لا يمكننا أن ندير دولة، خصوصاً من الجانب الاقتصادي، مع أمل فقط بارتفاع أسعار النفط لتغطية النفقات".

وتخيم الشكوك على الأوساط الاقتصادية التي تتساءل عن مدى قدرة حكومة انتقالية، تشكلت خلال أزمة اجتماعية في البلاد، على إصلاح كامل للاقتصاد الذي يشكو اختلالات جوهرية وأزلية.

ورغم أن علاوي عاصر أزمة مماثلة في العام 2005، فإنه أقر هذه المرة بأن أزمة الثقة بين المواطنين والسلطة اتسعت، بعد ستة أشهر من انتفاضة شعبية غير مسبوقة قعمت بالقوة من قبل حكومة عادل عبدالمهدي السابقة.

وبالفعل في بداية شهر يونيو الحالي، عندما تم استقطاع المعاشات التقاعدية في أولى خطوات سياسة التقشف الحكومية، كان الاحتجاج بالإجماع ضد علاوي ورئيس الوزراء الجديد، حتى داخل البرلمان الذي تناط به عادة الموافقة على الإصلاحات، خصوصاً محاربة الفساد الذي أدى إلى تبخر أكثر من 450 مليار دولار من المال العام منذ العام 2003.

يختزل إقرار المسؤولين عن السياسات المالية للعراق بأنه لم يعد هناك متسع من الوقت لتأجيل إطلاق قطار الإصلاحات الهيكلية، التي طال انتظارها، مدى الصدمات التي قد يواجهها اقتصاد البلد المتعمد على الربيع النفطي في حال لم تتم معالجة الأوضاع في غضون عام من الآن.

بغداد - تعطي تصريحات المسؤولين العراقيين عن حتمية الإسراع في إصلاح الخلل المالي، الذي ما فتى يتسع اعترافاً بصعوبة التركيبة الاقتصادية الثقيلة مع بلوغ المؤشرات السلبية حدوداً خطيرة تضاعف البلاد على شفاهاوية.

وحذر وزير المال علي علاوي في مقابلة مع وكالة الصحافة الفرنسية من أن "الاقتصاد العراقي قد يواجه صدمات لن تكون قادرين على معالجتها ما لم يتم تبني إجراءات إصلاحية خلال أقل من عام".

وأوضح علاوي الذي تم تكليفه بإرساء استقرار الاقتصاد بعد انهيار أسعار النفط الخام الذي قلص عائدات الدولة بمقدار النصف، أن "الإصلاح أمر ضروري".

وأضاف "إذا لم نعدل الأمور خلال هذه السنة، ربما نواجه صدمات لن نكون قادرين على معالجتها"، فيما تشير التوقعات إلى أن الاقتصاد العراقي سيواجه تقلصاً بنسبة 10 في المئة خلال العام الحالي".

وتواجه حكومة مصطفى الكاظمي جبلاً من المشاكل، والتي كانت نتيجة طبيعية للاحتلال الأميركي للعراق في 2003 في أعقاب الإطاحة بنظام صدام حسين.

وأشار علاوي الذي كان وزيراً للمال خلال فترة الحكومة الانتقالية بين عامي 2005 و2006، إلى أن "الوضع اليوم أسوأ لأن العراق يواجه "حالة اقتصادية وجودية".

وفي تلك المرحلة، كان سعر برميل النفط 35 دولاراً تقريباً، لكن عدد موظفي الدولة كان أقل من مليون، واليوم هناك أكثر من أربعة ملايين موظف، والعديد من العراقيين الآخرين ممن يتقاضون رواتب ومعاشات تقاعدية. وهذا يعني

بأن "تركيا البلد الأفضل استعداداً لاستقبال السياح".

ولكن مع احتمال ظهور موجة عالمية ثانية للوباء، قد تجد السياحة التركية نفسها تعود إلى مربع الأزمة، ما يجعل من تحقيق العوائد المستهدفة أمراً يبدو مستحيلاً.

ولطمأنة السياح وسلطات الدول القادمة منها، استحدثت تركيا علامة "سياحة آمنة"، وهي شهادة تمنح لمؤسسة سياحية بناء على 132 معياراً وتعني أن الفندق أو المطعم المعني قادر على استقبال الزوار تحت ظروف صحية جيدة.

وفي فندق واقع على ضفاف المتوسط في مدينة أنطاليا، وضعت علامات على الأرضيات تحث الزوار على احترام مسافة في ما بينهم.

كما وزع المسؤولون عن الفندق معقمات لليدين على مداخل المصاعد

ويقول مدير عام مطار أنطاليا دينيز فارول "في 2019، وصلنا 35 مليون مسافر، 15 مليوناً منهم من الخارج. منذ مطلع العام، الرقم الإجمالي يقل عن مليون".

وفي مطار أنطاليا، وضعت كاميرات حرارية لقياس حرارة المسافرين، كما أنشأت قاعة عزل صحي، وفتح مركز يملك قدرة إجراء 20 ألف فحص كورونا يومياً. ويعتمد نجاح الموسم السياحي إلى حد كبير على المفاوضات مع الدول التي يشكل رعاياها المصدر الرئيسي للسياح في تركيا، مثل ألمانيا، التي وضعت تركيا على لائحته للمناطق "الخطرة" بالنسبة لتفشي الغايروس، وروسيا التي سجل عدد إصابات هو من بين الأكبر في العالم.

فنادق أنطاليا بلا سياح

علي علاوي
الاقتصاد قد يواجه صدمات لن تقدر على معالجتها

ولكنه حذر من أن "هذه الإجراءات ممكنة لفترة قصيرة وإلا ستؤثر على هيكل الأسعار، وبالتالي على التضخم ما سيؤثر بدوره على سعر الصرف وعلى الاحتياطي في البنك المركزي".

وفي مواجهة النفقات التي تزايدت على مر السنوات، وجدت الحكومة الخزينة فارغة، بعد 17 عاماً من الغزو الأميركي الذي أرسى نظاماً سياسياً جديداً نخر الفساد والمحسوبية، ووضع العراق في مراتب متقدمة ضمن قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم.

وقال علاوي "من المفروض أن يكون لدى الحكومة شهر ونصف شهر من النفقات قبل أن تواجه أزمات".

وأضاف "كان يفترض أن يكون لدينا سيولة بين عشرة إلى 15 ترليون دينار، لكن الخزينة لم يكن فيها سوى تريليوني دينار فقط".

ويرى خبراء الاقتصاد اليوم، ومنهم علاوي، أنه يجب إعادة النظر بكامل

لعنة الإغلاق تطارد السياحة التركية

بأن "تركيا البلد الأفضل استعداداً لاستقبال السياح".

ولكن مع احتمال ظهور موجة عالمية ثانية للوباء، قد تجد السياحة التركية نفسها تعود إلى مربع الأزمة، ما يجعل من تحقيق العوائد المستهدفة أمراً يبدو مستحيلاً.

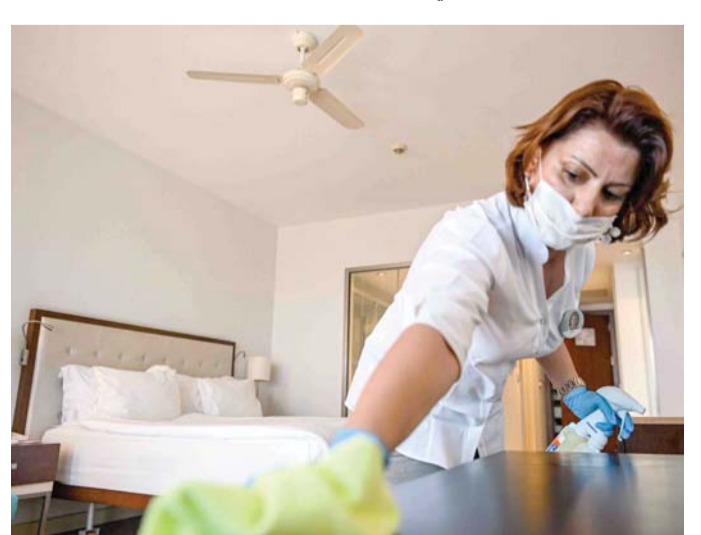
ولطمأنة السياح وسلطات الدول القادمة منها، استحدثت تركيا علامة "سياحة آمنة"، وهي شهادة تمنح لمؤسسة سياحية بناء على 132 معياراً وتعني أن الفندق أو المطعم المعني قادر على استقبال الزوار تحت ظروف صحية جيدة.

وفي فندق واقع على ضفاف المتوسط في مدينة أنطاليا، وضعت علامات على الأرضيات تحث الزوار على احترام مسافة في ما بينهم.

كما وزع المسؤولون عن الفندق معقمات لليدين على مداخل المصاعد

ويقول مدير عام مطار أنطاليا دينيز فارول "في 2019، وصلنا 35 مليون مسافر، 15 مليوناً منهم من الخارج. منذ مطلع العام، الرقم الإجمالي يقل عن مليون".

وفي مطار أنطاليا، وضعت كاميرات حرارية لقياس حرارة المسافرين، كما أنشأت قاعة عزل صحي، وفتح مركز يملك قدرة إجراء 20 ألف فحص كورونا يومياً. ويعتمد نجاح الموسم السياحي إلى حد كبير على المفاوضات مع الدول التي يشكل رعاياها المصدر الرئيسي للسياح في تركيا، مثل ألمانيا، التي وضعت تركيا على لائحته للمناطق "الخطرة" بالنسبة لتفشي الغايروس، وروسيا التي سجل عدد إصابات هو من بين الأكبر في العالم.



فنادق أنطاليا بلا سياح